الأمم المتحدة

A/63/967–S/2009/515

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
14 September 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ١٩ من جدول الأعمال
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

يسُرني، بصفتي رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، أن أرفق طيه الإعلان الخاص الصادر عن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وهو إعلان اعتمدته القمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز المعقودة في شرم الشيخ، مصر من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم الإعلان المذكور أعلاه بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) ماجد **عبد العزيز**
السفير والممثل الدائم

081009 081009 09-54777 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

الإعلان الخاص الصادر عن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز بشأن ضرورة إنهاء الحظر المالي والتجاري والاقتصادي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية

يجدد رؤساء الدول والحكومات التزام حركة عدم الانحياز بالدفاع والحفاظ على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعزيزهما.

ويجددون بحزم تأكيدهم على رفض تبني وتنفيذ القوانين أو الإجراءات القسرية الأحادية الجانب والتي تتجاوز الحدود الإقليمية، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية من جانب واحد أو غيرها من الإجراءات غير القانونية المخالفة للقانون الدولي والتي تهدف إلى ممارسة الضغوط على البلدان غير المنحازة بغرض منعها من ممارسة حقوقها في الاختيار، وبإرادتها الحرة، لنظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي هذا الإطار، فإنهم يناشدون جميع الدول الامتناع عن إقرار مثل تلك الإجراءات أو القوانين التي من شأنها تقويض المبادئ الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي والتي تهدد بشكل سافر حرية التجارة والملاحة والاستثمار.

ويؤكد رؤساء الدول والحكومات على أنه لا يجوز تحت أي ظرف حرمان الشعوب من وسائل تحقيق ازدهارها وتطورها.

إن الحظر المالي والتجاري والاقتصادي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا ظل قائما طوال ٥٠ عاما. ولقد ولد نحو ٧٠ بالمائة من الكوبيين في ظل هذا الحظر.

ويعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم بشأن استمرار تلك السياسة الأحادية الجانب التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وذلك بالرغم من رفضها من جانب غالبية الدول.

وبالإضافة إلى القرارات السبعة عشر التي تبنتها بالفعل الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاصة بضرورة إنهاء الحظر المفروض على كوبا، فقد صدر العديد من الإعلانات والقرارات الأخرى من جانب حكومات ومنتديات وهيئات حكومية دولية مختلفة بما فيها حركة عدم الانحياز على مدى عدة سنوات أعربت بوضوح عن رفض المجتمع الدولي والرأي العام لاستمرار تلك السياسة.

إن طبيعة هذا الحظر الذي يتجاوز الحدود الإقليمية والذي أسست له ورسخته قوانين توريتشيلي وهيلمز – بيرتون تسببت في أضرار إضافية خطيرة للاقتصاد الكوبي في علاقاته الاقتصادية مع بلدان ثالثة ومع أطراف مشاركة في مشروعات مع الولايات المتحدة طوال العقدين الأخيرين.

وفي هذا الخصوص، فإن رؤساء الدول والحكومات يحثون من جديد حكومة الولايات المتحدة المريكية على وضع حد فوري للحظر المالي والتجاري والاقتصادي ضد كوبا الذي، بالإضافة لكونه أحادي الجانب ومخالفاً لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ولمبدأ حُسن الجوار، فإنه يتسبب في معاناة إنسانية ضخمة وخسائر مادية وأضرار مالية واقتصادية كان لها أثرها السلبي على رخاء وازدهار شعب كوبا. ويحثون أيضا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الالتزام التام والفوري بجميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بضرورة إنهاء الحظر المالي والتجاري والاقتصادي المفروض من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

شرم الشيخ، تموز/يوليه ٢٠٠٩